الأمم المتحدة

A/60/720

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ١٣٢ و ١٣٦

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق الذي أجرته فرقة العمل المعنية بالتحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالغش والفساد في مطار بريشتينا*

موجز

في عام ٢٠٠٢، أجرى كل من شعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية تحقيقا في أنشطة الغش التي مارسها أحد كبار موظفي شركة الطاقة في كوسوفو مما أدى إلى إدانته جنائيا والنجاح في استرداد مبلغ ٤,٣ ملايين دولار. ونتيجة للتحقيق، أجريت سلسلة من عمليات المراجعة المالية والجنائية لشركة الطاقة في كوسوفو وأربع من المؤسسات الأخرى المملوكة ملكية عامة في كوسوفو وفي وصربيا والجبل الأسود. ونتيجة لهذه العمليات التي استبان فيها وجود أنشطة غش، اتخذ قرار في منتصف عام ٢٠٠٣ بإنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالتحقيقات تركز على حالات سوء السلوك الخطيرة والسلوك الإجرامي في تلك المؤسسات العامة.

* التأخير في تقديم التقرير أملته المشاورات المكثفة التي أجريت مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والوقت الذي اقتضاه تقييم وإدراج التعليقات الواردة بشأن نتائج التقرير وتوصياته.

310306 310306 06-27169 (A)

واتفق كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ووحدة التحقيقات المالية في البعثة، على إنشاء فرقة عمل معنية بالتحقيقات لتحديد ممارسات الغش والفساد في البعثة وللتحقيق كذلك في جميع المؤسسات المملوكة ملكية عامة في كوسوفو وفي المؤسسات الممولة من الميزانية الموحدة لكوسوفو. وحرصا على كفاءة عملية التحقيق في كوسوفو، حدد قرار تنفيذي للبعثة مؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اختصاصات فرقة العمل ومسؤولياتها، إلا أن كل عنصر من عناصرها احتفظ بسلطته وولايته.

وتمثلت المسؤولية الأولى لفرقة العمل في إجراء تحقيق كامل في الأنشطة في مطار بريشتينا بدأ تنفيذه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واستنادا إلى تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بالمطار، توقعت فرقة العمل أن إنجاز مهمة إجراء تحقيق تفصيلي في أنشطة المطار والسمات النمطية المحتملة التي يمكن أن تساعد في التحقيقات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى المملوكة ملكية عامة من الممكن أن يستغرق ستة شهور تقريبا. بيد أن إكمال التحقيق في المطار استغرق وقتا أطول مما كان متوقعا. وقدمت فرقة العمل ٣٣ تقريرا إلى الممثل الخاص للأمين العام، حيث قُدم التقرير الأول في آب/أغسطس ٢٠٠٤ والأخير في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي ١٧ حالة، تناولت فرقة العمل أوجه قصور مؤسسية وقدمت توصيات لكي تستعرضها الإدارة. وتعلقت خمس عشرة حالة بأوجه قصور وأخطاء إدارية، أساسا في مجالات المشتريات. وأحيلت تسع حالات إلى إدارة العدل التابعة للبعثة، عن طريق الممثل الخاص للأمين العام، لإجراء المزيد من التحقيقات الجنائية. وبما أن بعض التقارير تناول أكثر من فئة أو مسألة واحدة (من المسائل الإدارية والمؤسسية والمسائل التي تتطلب إحالة جنائية)، يتجاوز عدد الحالات التي يرد وصفها هنا العدد الإجمالي الذي يبلغ ٣٣ حالة.

وتظهر نتائج التحقيقات والإجراءات التي اتخذتها البعثة بناء عليها افتقارا للمساءلة فيما يتعلق بالعمليات والإدارة والإشراف على المطار.

ومنذ صدور التقارير حدث تبادل للرسائل بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية/ المكتب الأوروبي لمكافحة الغش والممثل الخاص للأمين العام بشأن عدم توافر الدعم لعمل فرقة العمل. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى كل من فرقة العمل ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، نقل الممثل الخاص ما يفيد بأنه – في معظم الحالات – لن يُتخذ إجراء إداري ضد مديري المطار، حيث أشار إلى أسباب منها ”أن الموظفين في بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، هم موظفون عابرون“ وأن الأحداث المبلغ عنها أحداث ”تاريخية“.

وأعرب الممثل الخاص مرة أخرى عن هذا الرأي في مذكرة أخرى موجهة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتناول المكتب هذا الافتقار إلى المساءلة في رسالتين موجهتين إلى الممثل الخاص، مؤرختين ٢٢ أيلول/سبتمبر و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رد المدير العام للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش على مذكرة الممثل الخاص المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ معربا مجددا عن موقف مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهذا تقريرا إلى الجمعية العامة عن أنشطته فيما يتعلق بممارسات سوء السلوك وسوء الإدارة التي حددت في مطار بريشتينا لتقوم باستعراضها والنظر فيها. وقد قُدم هذا التقرير إلى المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التماسا لتعليقاته. وأعرب المدير العام للمكتب عن موافقته على مضمون هذا التقرير وتأييده له. وترد تعليقات كل من الممثل الخاص وإدارة عمليات حفظ السلام مبينة بخط مائل في جميع أجزاء التقرير.

وقد ذكر الممثل الخاص للأمين العام، في رده على المسودة النهائية للتقرير، أنه ليس من اختصاصات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن نتائج تحقيقات فرقة العمل، مستشهدا برأي قانوني أدلى به مكتب الشؤون القانونية بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ورد الممثل الخاص قائلا ما يلي: ''لا يسعني إلا أن أعرب عن اعتراضي الشديد على الطريقة التي يسعى بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اعتماد تقارير [فرقة العمل] بوصفها تقاريره، والكشف علنا عن مضمون تقاريرها، والتشكيك في قراراتي بشأن توصيات [فرقة العمل] ورصد تلك القرارات التي هي من اختصاصي حصرا''. ورفض الممثل الخاص النظر في توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وذلك باعتبار أنها نابعة من ''ادعاءات غير صحيحة ولا أساس لها بوجود حق للمكتب [في أن يوجهه] فيما يتعلق بتقارير فرقة العمل، وبأن من ولاية المكتب التحقيق في كيانات مثل المؤسسات المملوكة ملكية عامة في كوسوفو''. وأعربت إدارة عمليات حفظ السلام، ردا على المسودة النهائية لهذا التقرير، عن تأييدها لتعليقات الممثل الخاص.

ومن واجبات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن المسائل ''التي تقدم أفكارا ثاقبة بشأن استخدام وإدارة الموارد وحماية الأصول بفعالية''، وفقا للقرار ٢١٨/٤٨ باء. وفيما يتعلق، على وجه الخصوص، ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المملوكة ملكية عامة، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إفادات إلى الجمعية في الماضي في تقاريره عن أنشطته (الوثائق A/57/451، و A/59/359،

و A/60/346) وفي تقرير منفصل عن الغش في شركة الطاقة في كوسوفو (A/58/592 و Corr.1). كذلك قدم المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، من جانبه، تقريرا شاملا عن تحقيقات فرقة العمل إلى الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٥.

ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويشاركه في ذلك المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، أنه تقع على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مسؤولية محاربة الفساد بشكل لا هوادة فيه، بعدة سبل منها النظر في جميع المساءل التي أثارتها فرقة العمل، لكفالة قيام مستقبل كوسوفو على إدارة سليمة ومعايير دولية في مجال منع الفساد والتحقيق فيه بهدف زيادة الحد من المشاكل على المدى الطويل. ويعرب المكتب عن قلقه من أن عدم معالجة الممثل الخاص لعدد كبير بشكل غير عادي من توصيات فرقة العمل، وخاصة ممانعته في النظر في أي من توصيات المكتب، سيؤدي إلى استشراء مشكلة الفساد الحالية. وفي تقرير قدمه الأمين العام مؤخرا عن البعثة، أقر الأمين العام نفسه بأنه ”لم يُحرَز تقدم هام في التصدي للفساد“ (S/2006/45، الفقرة ٣٩). وعلى الرغم من ذلك، كان عدد من كبار الموظفين في المؤسسات المملوكة ملكية عامة يشغلون المناصب نفسها التي كانوا يشغلونها عند إجراء التحقيق وتقديم التقارير إلى الممثل الخاص، ولا يزالون يشغلون تلك المناصب.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٦	٦
ثانيا - معلومات أساسية	٧-١٣	٧
ألف - هيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	٧	٧
باء - أوجه القصور في عمليات المراجعة	٨	٨
جيم - مسؤولية البعثة عن مطار بريشتينا	٩-١٠	٨
دال - معلومات أساسية عن التحقيق المتعلق بمطار بريشتينا	١١-١٣	٩
ثالثا - المنهجية	١٤-١٥	١٠
رابعا - أعمال التحقيق	١٦-٣٤	١١
ألف - الإحالات الجنائية	٢٢-٢٤	١٣
باء - القضايا الإدارية	٢٥-٣٤	١٤
خامسا - النتائج	٣٥-٣٩	١٧
سادسا - الاستنتاجات	٤٠-٤٦	١٩
سابعا - التوصيات	٤٧	٢٢
المرفق		٢٤

أولا – مقدمة

١ – في عام ٢٠٠٢، تعاون مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش في التحقيق في الأنشطة المتصلة بالغش التي مارسها ليو هانز ديتر تروتشلر، الذي كان الرئيس المتشارك المعين دوليا لإدارة الشؤون الإدارية للمرافق العامة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، كان السيد تروتشلر رئيسا لمجلس الإشراف على شركة الطاقة في كوسوفو. واستغل السيد تروتشلر منصبيه للحصول عن طريق الغش على ما يتجاوز ٤,٣ ملايين دولار مما أضر بالبعثة ماليا. وأحيلت القضية إلى السلطات في ألمانيا، حيث أدين بعد ذلك وحكم عليه بالسجن. ومكَّن التحقيق البعثة من استرداد مبلغ الخسارة المالية الكامل.

٢ – وأشار التحقيق أيضا إلى أن شركة الطاقة في كوسوفو وغيرها من المؤسسات المملوكة ملكية عامة في كوسوفو معرضة بشدة لخطر الغش وغير ذلك من المخالفات المالية. ومن ثم، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش أن يقوم العنصر الرابع في البعثة، وهو العنصر المسؤول عن المؤسسات العامة وإعادة إنشاء البنية التحتية وأحد المكونات الرئيسية في متطلبات قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بإجراء عمليات مراجعة حسابات شاملة للمؤسسات المملوكة ملكية عامة، وهي تحديدا مطار بريشتينا، وشركة الطاقة في كوسوفو، والسكك الحديدية للبعثة، والشركة التي تقدم خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وقطاع المياه والنفايات والري. وعقب ذلك أشارت عمليات مراجعة حسابات أجرتها شركات 'KPMG'، و 'Deloitte & Touche'، و 'De Chazal Du Mée' (DCDM) إلى وجود احتمال كبير للغش ومشاكل كبيرة في الإدارة ونظم الرقابة في جميع المجالات.

٣ – واستبان عن طريق مراجعة حسابات مطار بريشتينا التي قامت بها شركة DCDM، حيث شملت الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى أوائل عام ٢٠٠٣، وجود فرص غش كبيرة كما استبان استشراء سوء الإدارة، خاصة في مجالات الشراء، واستلام رسوم المناولة والهبوط، وتخصيص أماكن هبوط الطائرات وإقلاعها. وعلاوة على ذلك، كُشف النقاب عن معلومات أخرى بعد اكتمال مراجعة الشركة لحسابات مطار بريشتينا فيما يتصل بادعاءات وجود ما يبدو أنه فساد منتظم في إدارة المطار، مثل مناولة الشحنات وتخزينها، والرشاوى فيما يتعلق بالتوظيف.

٤ – وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، اتفق ممثلون للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في البعثة والوكالة الأوروبية

للتعمير ووحدة التحقيقات المالية في البعثة على إنشاء فرقة عمل معنية بالتحقيقات للنظر في دواعي القلق التي حددتها عمليات مراجعة الحسابات وكذلك في ادعاءات وجود نشاط إجرامي في المؤسسات المملوكة ملكية عامة.

٥ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أصدر السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام في ذلك الحين، القرار التنفيذي ١٦/٢٠٠٣ المنشئ لفرقة العمل المعنية بالتحقيقات وحدد اختصاصاتها التنفيذية[(١)]. وبدأت فرقة العمل، المؤلفة من كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، ووحدة التحقيقات المالية، القيام بعملياتها في كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٦ - وبموجب القرار التنفيذي، يعمل كل عنصر من العناصر الثلاثة المكلفة بالتحقيق في إطار فرقة العمل ولكن مع احتفاظ كل منها بولايته، وذلك على النحو التالي: يتولى المكتب الأوروبي لمكافحة الغش ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التحقيقات الإدارية، وتوفر وحدة التحقيقات المالية، استنادا إلى ولايتها، سلطات الشرطة التنفيذية اللازمة. وفي أواخر عام ٢٠٠٣ أيضا، أنشأت البعثة مكتب تنسيق الإشراف على المؤسسات المملوكة ملكية عامة للمساعدة في الإصلاح الإداري لتلك المؤسسات. وأوكلت إلى المكتب ولاية تنسيق إشراف البعثة على المؤسسات المملوكة ملكية عامة بتعاون وثيق مع هيئة كوسوفو للاستئمان والعنصرين الأول والرابع (انظر أدناه). ورئيس المكتب مسؤول مباشرة أمام الممثل الخاص للأمين العام ومهمته هي كفالة أن تعالج العناصر المختصة في البعثة، لا سيما العنصر الرابع، إصلاح المؤسسات المملوكة ملكية عامة، لا سيما بما يتماشى مع المسائل التي حددتها عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - هيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٧ - إن ولاية البعثة (انظر قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))، والقاعدة التنظيمية للبعثة رقم ١/١٩٩٩ هي أن تنشئ بمساعدة منظمات دولية أخرى، وجودا مدنيا دوليا وتوفر إدارة مؤقتة لكوسوفو. ويتحقق ذلك في إطار أربع ''ركائز''، اثنتان منها تمولهما الأمم المتحدة واثنتان تمولهما منظمات دولية أخرى، وإن كانت كلها تخضع لقيادة الأمم المتحدة. وهذه الركائز (أو العناصر) هي: أولا، الشرطة والعدالة - بتمويل من الأمم المتحدة؛ وثانيا، الإدارة المدنية - بتمويل من الأمم المتحدة، وثالثا، الدمقرطة وبناء المؤسسات

(١) انظر الموقع http://www.unmikonline.org/regulations/unmikgazette/02english/ e2003eds/EDE2003_16.pdf.

– بتمويل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ورابعا، الإعمار والتنمية الاقتصادية – بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وتوكيدا للمسؤولية القانونية للبعثة، ينبغي الإشارة إلى التقرير الأول للأمين العام الموجه إلى مجلس الأمن (S/1999/672)، الذي عدَّد المسؤوليات الرئيسية للإدارة المؤقتة، وفصَّل هيكل البعثة، وأوضح ضرورة الاضطلاع بجميع أنشطة المجتمع الدولي في كوسوفو على نحو متكامل في ظل تسلسل قيادي واضح. وأوضح أن الممثل الخاص للأمين العام ستكون له السلطة العامة في إدارة البعثة وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها جميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل ضمن البعثة.

باء – أوجه القصور في عمليات المراجعة

٨ – لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن تقييم احتياجات عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بأموال الجهات غير التابعة للأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (AP/2001/83/2) قصورا في ترتيبات المراجعة الداخلية في البعثة، ومحدودية نطاق عمليات المراجعة المتعلقة بالمؤسسات المستقلة، من قبيل مطار بريشتينا، وهيئة كهرباء كوسوفو، والهيئات التي تقدم الخدمات المصرفية وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في كوسوفو، وضرورة تحسين التنسيق فيما بين وحدات المراجعة الداخلية القائمة. وأشار التقرير المذكور إلى اقتراح من الاتحاد الأوروبي يدعو إلى تعيين مسؤول دولي لشغل منصب المراجع العام بهدف إنشاء فريق أساسي من المراجعين الكوسوفيين بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وأنشئ مكتب المراجع العام في عام ٢٠٠٢ (القاعدة التنظيمية رقم ١٨/٢٠٠٢ للبعثة) وُعين مراجع عام دولي بنهاية عام ٢٠٠٣. ولا يتمكن مكتب المراجع العام حاليا من النهوض تماما بجميع مسؤولياته وذلك بسبب النقص في المراجعين المحترفين. ويؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة إجراء عمليات مراجعة خارجية منتظمة للمؤسسات المملوكة ملكية عامة.

جيم – مسؤولية البعثة عن مطار بريشتينا

٩ – تتألف أصول مطار بريشتينا، وهو هيئة مملوكة للدولة، من مدارج ومبنى للركاب، ومنشآت أخرى، ومرافق لتخزين الوقود، ومعدات. وعلى مدار فترة التحقيق كانت مؤسسة مطار بريشتينا العامة هي التي تتولى إدارة هذه الأصول بالتعاون مع الوحدات العسكرية لقوة كوسوفو.

١٠ – وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ظلت مسؤولية إدارة مطار بريشتينا موكلة إلى العنصر الثاني من البعثة. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، انتقلت المسؤولية عن إدارة المطار من عنصر البعثة الثاني إلى وكالة كوسوفو الاستئمانية وعنصر البعثة الرابع. وفي ١ نيسان/أبريل

٢٠٠٤، انتقل مطار بريشتينا من الولاية القضائية العسكرية إلى الولاية القضائية المدنية وأصبح خاضعا للوائح التنظيمية الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي.

دال – معلومات أساسية عن التحقيق المتعلق بمطار بريشتينا

١١ – بالنظر إلى انتهاء التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش بشأن هيئة كهرباء كوسوفو، فقد تقرر فحص قطاع آخر من القطاعات التابعة لعنصر البعثة الرابع. وقد اختير مطار بريشتينا كأول مشروع، وكان من المعتقد في بداية الأمر أن التحقيق سيسير بسرعة بسبب حداثة المطار وصغر حجمه نسبيا والتقرير الذي أعده مراجعو شركة ''دي سي دي إم'' (DCDM) الذي أشار إلى عدم وجود أية مستندات في المطار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تفقدت فرقة العمل مكاتب إدارة مطار بريشتينا. ومن المدهش أن فرقة العمل عثرت على مئات من الملفات المتعلقة بالنفقات والمشتريات ونقلت هذه الملفات بموجب الولاية المنوطة بها. وتُرجمت هذه المادة وحللت وبناء عليها بدأت عدة تحقيقات. وكان لدى فرقة العمل في كل مرحلة من مراحل تلك التحقيقات ثمانية محققين في المتوسط. وأصدرت فرقة العمل ثلاثة وثلاثين تقريرا موجها إلى الممثل الخاص للأمين العام وأتمت الشق الميداني من تحقيقها المتعلق بالمطار عندما أصدرت آخر تقرير من التقارير المتعلقة بالحالات الفردية إلى الممثل الخاص للأمين العام في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٢ – وعلى مدار فترة التحقيقات المتعلقة بالمطار، دأب النائب الرئيسي للممثل الخاص في البعثة على عقد اجتماعات ربع سنوية لرؤساء الوكالات في كوسوفو لمناقشة تطورات عمل فرقة العمل وأحدث المعلومات عن عمليات الغش والفساد في كوسوفو. وكان يحضر هذه الاجتماعات الممثل الخاص أو من يسميه، الذي كان في العادة النائب الرئيسي، كما كان يحضرها رئيس كل عنصر من عناصر البعثة، ورئيس وحدة التحقيقات المالية، ورئيسا المكتب الأوروبي لمكافحة الغش ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أو من ينوب عنهما، والمستشار القانوني للبعثة، ومدير الشعبة الجنائية في العنصر الأول. وقد عقد آخر هذه الاجتماعات في آذار/مارس ٢٠٠٥، وكان من المقرر عقد اجتماع آخر في تموز/يوليه ٢٠٠٥، ولكنه لم ينعقد. ويبدو أن محور اهتمام كبار مسؤولي إدارة البعثة قد تحول منذ مطلع عام ٢٠٠٥ عن جهود مكافحة الفساد. ويتضح هذا من العزوف عن مساندة استمرار عقد هذه الاجتماعات المنتظمة بين الوكالات ومن رد الممثل الخاص على تقارير فرقة العمل. ويُرتأى أن عدم التركيز على مكافحة الفساد هو من المشاكل التي ربما تعرقل نجاح الأمم المتحدة في كوسوفو في المستقبل وترد مناقشة له فيما بعد.

١٣ - وقد أوضح الممثل الخاص في رده على تقرير فرقة العمل المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ أن البعثة لا تريد توصيات ''تاريخية''، إنما تريد فحسب توصيات تقترح إجراءات إدارية محددة من أجل المستقبل، مع أن التقارير، التي صدر أولها بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تتضمن العديد من التوصيات التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات ضد مديري المطار بسبب فشلهم في أداء عملهم - وهي توصيات ربما كانت "تاريخية" لكنها ضرورية أيضا إذا كان من المراد وجود مساءلة عن الفساد وسوء الإدارة - وتطالب بتدابير تصحيحية ترمي إلى تحاشي تكرار هذه المشاكل في المستقبل. وهذا الموقف السلبي من توصيات فرقة العمل يدلل عليه أيضا تردد الإدارة العليا للبعثة في اتخاذ إجراءات تصحيحية ضد كبار المسؤولين في المطار المحددين في التقارير المقدمة إلى إدارة البعثة على مدار السنة الماضية. وقال الممثل الخاص في رده على التقرير، إن البعثة قد استحدثت برنامجا شاملا للإصلاح ومن ثم فإن استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد بُنيت على ''لحظة تجاوزها الزمن''. غير أن الممثل الخاص نفسه أبلغ مجلس الأمن بأنه لم يحرز تقدم هام في التصدي للفساد. ولم ترد في التقرير إشارة إلى فرقة العمل (S/2006/45، المرفق الأول، الفقرة ٣٩).

ثالثا - المنهجية

١٤ - حصلت فرقة العمل على مئات الملفات والسجلات من مطار بريشتينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وعلى مادة إضافية من البعثة من كل من العنصرين الثاني والرابع. واستجوب المحققون أيضا أكثر من ٥٠ مديرا وموظفا من العاملين في مطار بريشتينا الدولي ووكالة كوسوفو الاستئمانية وكذلك أطراف أخرى. وقامت فرقة العمل بمضاهاة وتحليل المعلومات الناتجة وحققت في المزاعم في جو من السرية، وأجرت مقابلات إضافية، وحصلت على مستندات وسجلات أخرى عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، فقد وفرت فرقة العمل المساعدة لوحدة التحقيقات المالية للتحقيق في عدد من الحالات. وأصدرت فرقة العمل تقاريرها الموجهة إلى الممثل الخاص، التي عرضت فيها نتائج التحقيقات وطلبت في حالات معينة، كانت تنطوي بداهة على جرائم، موافقة الممثل الخاص على إحالة تلك الحالات إلى إدارة العدل في البعثة. وأوصت الفرقة في أغلبية الحالات التي حققت فيها بأن تتخذ البعثة إجراءات إدارية أو تأديبية. وقد رفض الممثل الخاص معظم التوصيات التأديبية متعللا بصعوبة الأوضاع في أجواء عمليات حفظ السلام، ورفض الاعتراف بأن الفساد ظاهرة متفشية في مطار بريشتينا. وأبدى الممثل الخاص رضاه عن تنفيذ ٢١ توصية من أصل ٧٤ توصية. وأضاف قائلا عن توصيات فرقة العمل، التي كان قد قرر عدم اتخاذ أية

إجراءات أخرى بشأنها، إنها تمس في معظم الأحيان أشخاصا خارج نطاق ولايته (موظفون سابقون بالبعثة، وموظفون في المؤسسات المملوكة ملكية عامة).

١٥ - ويشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الممثل الخاص مسؤول مسؤولية شاملة عن جميع الأنشطة المنفذة تحت مظلة الأمم المتحدة في كوسوفو (انظر S/1999/672، الفقرة ٣). ويوضح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن فرقة العمل قامت، وفقا لولايتها المحددة في قرارها التنفيذي رقم ٢٠٠٣/١٦، بالتحقيق أيضا مع مسؤولين في المطار من غير العاملين في البعثة.

رابعا - أعمال التحقيق

١٦ - خلال مرحلة البحث أثناء التحقيق، تحققت فرقة العمل من أنه لم تقدم أية تقارير مراجعة خارجية للشؤون المالية ولا العمليات ولا الشؤون الإدارية أثناء الفترة التي تولى فيها العنصر الثاني إدارة وتسيير شؤون المطار قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، لم تعثر الفرقة على أي دليل على وجود رقابة خارجية على مالية المطار قبل ذلك التاريخ. وعقب سلسلة من المناقشات بين رئيس عنصر البعثة الرابع ومديري مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، أمر عنصر البعثة الرابع بإجراء عمليات مراجعة خارجية بعد اضطلاعه بالمسؤولية عن المطار. وركزت التحقيقات على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ حتى مطلع عام ٢٠٠٣، وأظهرت قصورا كبيرا في عمليات المساءلة التنظيمية والإدارية والمالية من جانب وكالة كوسوفو الاستئمانية وإدارة المطار، وكلتاهما تخضعان للمساءلة الإدارية أمام عنصر البعثة الرابع ثم أمام الممثل الخاص في نهاية الأمر.

١٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أظهر تقرير المراجعة المقدم من شركة ''دي سي دي إم'' أن طلبات العطاءات والمشتريات لم تكن متمركزة في إدارة المشتريات ولم يعثر على أي دليل يثبت خضوع أنشطة المشتريات المطلوبة لأي نوع من الفحص القانوني ولا الموافقة من جهة مستقلة. وفي حالة أخرى، تحققت شركة ''دي سي دي إم'' من أن العمليات وتدفقات المعلومات في إدارة المطار تفتقر إلى الكفاءة والفعالية وأن من المحتمل وجود عمليات غش وأخطاء لم تكتشف بسبب القصور في عمليات تسيير الأعمال وتحصيل الإيرادات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

١٨ - وعلاوة على ذلك، أشارت عمليات المراجعة التي قامت بها شركة ''دي سي دي إم'' إلى وجود احتمالات خطيرة لحدوث غش وفساد في أعمال التشغيل والإدارة في

المطار. وفي إحدى الحالات حدد التقرير افتقار عملية الشراء التي نفذت من أجل المطار إلى السرية والشفافية. وذكر أن عمولات ورشاوى دُفعت وأن معلومات هامة قد سُربت إلى مقدمي العطاءات من ذوي الحظوة، وهو ما أكدته فرقة العمل في القضية رقم ٤/٢١٤، التي أحيلت إلى إدارة العدل حيث ما زالت قيد الاستعراض القضائي.

١٩ - وبناء على تقارير المراجعة التي أعدتها شركة ''دي سي دي إم''، حققت فرقة العمل في المزاعم المتعلقة بعدم مراعاة قواعد المشتريات وإجراءات المناقصات، والاختلاسات المحتملة للأموال وعمليات الغش التي ألحقت أضرارا بمطار بريشتينا والبعثة، وكذلك في المزاعم التي وردت أثناء إجراء تلك التحقيقات. وأشارت فرقة العمل إلى ضرورة إجراء إصلاح كامل للأنشطة الإدارية للمطار، بما في ذلك وضع إجراءات إدارية وتأديبية للموظفين وإدخال تحسينات إدارية مؤسسية، وحددت المواضع التي يلزم فيها إجراء تحقيقات جنائية أخرى.

٢٠ - وفتحت فرقة العمل ملف ٣٥ قضية منفصلة متعلقة بمطار بريشتينا. وأصدرت ٣٣ تقريرا موجها إلى الممثل الخاص في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومن بين القضيتين المتبقيتين قضية لا تندرج في إطار ولاية فرقة العمل، حيث إنها ليست من شأنها بل من شأن الاتحاد الأوروبي. أما القضية الأخرى فتنطوي على احتمال فقدان إيرادات في كافتيريا مطار بريشتينا، وقد حددت أبعاد المشكلة وجرى تصحيحها فورا عندما قدم المحققون رأيا بصفة غير رسمية إلى إدارة المطار لاتخاذ إجراء بشأنها. وأغلقت الفرقة ملفات ٥ قضايا بسبب عدم وجود أدلة. وعالجت فرقة العمل أوجه القصور المؤسسية في ١٧ قضية وقدمت مشورة إدارية بشأنها. وشملت ١٥ قضية مخالفات إدارية، ولا سيما في مجالي التعاقدات والمشتريات. وأحيلت ٩ قضايا عن طريق الممثل الخاص إلى إدارة العدل من أجل إجراء تحقيقات جنائية فيها. وبالنظر إلى أن بعض تقارير القضايا تناولت أكثر من فئة أو مسألة (إدارية أو مؤسسية أو تقتضي إحالة جنائية) فإن إجمالي عددها (١٧ زائدة ١٥ زائدة ٩) يتجاوز ٣٣.

٢١ - وللمساعدة في فهم أنواع القضايا التي حققت فيها فرقة العمل، يورد التقرير في المرفق موجزا مختصرا لأبرز القضايا مع قائمة بجميع المسائل التي شملها التحقيق.

ألف – الإحالات الجنائية

ادعاءات بالاحتيال فيما يتعلق بإنشاء مبنى سكني في بريشتينا يمتلكه مطار بريشتينا وفيما يتعلق بموظفيه (القضية ٠٤/٢١٤)

٢٢ – تلقت فرقة العمل المعنية بالتحقيقات معلومات تفيد بحدوث مخالفات عديدة في بناء مجمع سكني أُنشئ لكي يقيم فيه موظفو مطار بريشتينا، وبحدوث مخالفات في استخدامه بعد ذلك. وكشف التحقيق عن أدلة تثبت أن مدير شعبة خدمات المطار وعمليات مبنى الركاب ورئيس خدمات الصيانة ارتكبا العديد من أعمال الاحتيال، وأساءا إلى حد كبير استغلال عمليات المناقصات فيما يتعلق بالمبنى الذي بلغت تكاليف إنشائه ١,٢ بليون مارك ألماني. وفي الواقع، فإن الأدلة المُقدمة تشير إلى أن مدير الشعبة تواطأ مع أحد مقدمي العطاءات وتلاعب في عملية المناقصة لصالح الأخير. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت فرقة العمل أدلة تدعم الادعاء بأن اثنين من رؤساء وحدات المطار، منهما رئيس خدمات الصيانة، حققا أرباحاً شخصية بطريقة غير مشروعة عن طريق تأجير أجزاء من الطابق الأرضي بالمجمع من الباطن دون إذن. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً للأدلة التي حصلت عليها فرقة العمل، فإن المديرين الثلاثة احتالوا على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن طريق تحويل مسار أموال مخصصة لأعمال البناء. وإضافة إلى ذلك، اكتشفت فرقة العمل أدلة على أن موظفاً ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يعمل في خدمة بلدية بريشتينا، اختلس رسماً بلدياً يتعلق بالمجمع يبلغ ٠٠٠ ٢٥ مارك ألماني. وعرضت فرقة العمل المسألة على الممثل الخاص للأمين العام في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ موصية بإحالة القضية إلى إدارة العدل لإجراء تحقيق جنائي وفرض جزاءات إدارية على هؤلاء الأفراد. ووافق الممثل الخاص للأمين العام على الإحالة، وتقوم إدارة العدل بإجراء مقابلات ومزيد من التحقيق في القضية. ولم يصدر قرار بالاتهام بعد، حيث لا تزال القضية في مرحلة ما قبل المحاكمة. وأضاف الممثل الخاص للأمين العام أنه أحال القضايا إلى مجلس إدارة مطار بريشتينا الدولي، وذلك في الحالات التي أوصى فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية باتخاذ إجراء إداري. ويكرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الممثل الخاص للأمين العام يتحمل مسؤولية شاملة عن جميع الأنشطة التي تجرى في كوسوفو تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ادعاءات بالسرقة وسوء التصرف في الأموال فيما يتعلق بمناولة البضائع في مطار بريشتينا (القضية ٠٤/١٩٢)

٢٣ – تلقت فرقة العمل معلومات تفيد بأن رئيس فريق إدارة البضائع بمطار بريشتينا قدم لعميل كشف حساب غير صحيح لرسوم تخزين بلغت ٠٠٠ ٨ يورو، وقبِل دفع العميل لتلك الرسوم ثم احتفظ بالمبلغ المدفوع. وأشار التحقيق إلى تواطؤ مدير إدارة البضائع، الذي

ضلل العميل بخصوص إجراءات تخليص البضائع و لم يحصّل رسوم التخزين المطلوبة البالغة ٥٠٠ ٣٢ يورو، مما شكّل خسارة في إيرادات مطار بريشتينا. وأُحيلت المسألة إلى إدارة العدل بموافقة الممثل الخاص للأمين العام في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وبعد اتخاذ وحدة التحقيقات المالية المزيد من التدابير، اتُهم رئيس فريق إدارة البضائع بارتكاب أفعال إجرامية، وهو بانتظار المحاكمة حاليا.

ادعاءات بتلقي رشاوى مقابل التوظيف (القضية ٠٤/٣٧٧)

٢٤ - تلقت فرقة العمل معلومات تفيد بأن مسؤولين وموظفين رفيعي المستوى في مطار بريشتينا، بمن فيهم المدير العام، كانوا يقبلون رشاوى مقابل التوظيف في مطار بريشتينا الدولي. وحصلت فرقة العمل على أدلة داعمة، وسعت للحصول على موافقة الممثل الخاص للأمين العام على إحالة المسألة إلى إدارة العدل في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وحصلت على تلك الموافقة. وتستعرض إدارة العدل القضية حالياً.

باء - القضايا الإدارية

ادعاءات بحدوث مخالفات في توريد نظام للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مطار بريشتينا (القضية ٠٤/٢١٩)

٢٥ - حددت المراجعة التي أجرتها مؤسسة دي شازال دو مِيه (De Chazal Du mée) (أو DCDM) حدوث مخالفات في منح عقد شراء أحادي المصدر يقدر بمبلغ ١٢٥ ٦٨١ يورو لنظام تدفئة وتهوية وتكييف للهواء في مبنى الركاب بمطار بريشتينا. واكتشفت فرقة العمل عيوبا في التصميم الأصلي للنظام تسببت في ارتفاع قيمة العقد بمبلغ ٤٣٠ ٩٨ يورو. وفضلاً عن ذلك، وجدت فرقة العمل أن عدم إشراف الإدارة تسبب في تأخير غير مُبَرر، مما أدى في نهاية المطاف منح عقد أحادي المصدر لشراء النظام. وبذلك، حُرمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من مزايا طرح مناقصة.

٢٦ - وقدمت فرقة العمل نتائجها للممثل الخاص للأمين العام في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، موصية باتخاذ إجراء إداري ضد مدير شعبة خدمات المطار وعمليات مبنى الركاب والمدير السابق لإدارة النقل والبنية التحتية وموظفين اثنين آخرين من موظفي المطار بسبب سوء الإدارة والتخطيط من جانبهم. وفضلاً عن ذلك، أوصت فرقة العمل بأن يتخذ الممثل الخاص للأمين العام الإجراء الملائم ضد مدير شعبة خدمات المطار وعمليات مبنى الركاب الذي قدم إجابات مراوِغة ومتناقضة أثناء التحقيق. كما يواجه مدير الشعبة تهماً جنائية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وحتى الآن لم يتخذ أي إجراء ضد موظفي مطار بريشتينا. و كان الممثل الخاص للأمين العام يرى أنه يتعين على رب العمل، وهو مطار بريشتينا، اتخاذ إجراء عند

قيام الممثل الخاص للأمين العام بإحالة الموضوع إليه. ويكرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية الإعراب عن رده المتعلق بالمسؤولية الشاملة التي يتحملها الممثل الخاص للأمين العام (انظر الفقرة ٧).

ادعاءات بحدوث مخالفات في منح عقود إنشاء ساحة انتظار للسيارات في مطار بريشتينا (القضية ٠٤/٢٧٤)

٢٧ - حددت المراجعة التي أجرتها مؤسسة دي شازال دو مِيه (DCDM Chazal Du mée) حدوث مخالفات في منح عقد لعطاء في مناقصة قدرت قيمته بنحو ٤٣٨ ٨٠١ يورو لإنشاء ساحة انتظار للسيارات؛ وعقد شراء أحادي المصدر قدرت قيمته بنحو ٥٠١ ٣٤ يورو لتوريد نظام إضاءة لساحة انتظار السيارات، وعقد مفاضلة قدرت قيمته بنحو ٨٦٤ ٢٤ يورو لتوريد مظلة لحواجز ساحة انتظار السيارات بمطار بريشتينا.

٢٨ - وكشف تحقيق فرقة العمل أن إجراءات المناقصة فيما يخص ساحة انتظار السيارات قد جرت بصورة غير سليمة، حيث لم تقدم الشركة التي فازت في المناقصة في نهاية المطاف استمارة ضمان مصرفي معدة بشكل سليم، وذلك على الرغم من رفض عطاءات مقدمة من شركات أخرى بسبب أوجه قصور مشابهة. وذكر تقرير تقييم العطاء، الذي قدمته لجنة التقييم، أن عطاء الشركة الفائزة استوفى جميع معايير التقييم، ولكن التقرير كان مغالطا في هذا القول. وإضافة إلى ذلك، خالف مدير بالمطار إجراءات المناقصة بقبوله مستندات من مقدم عطاء آخر بعد الموعد النهائي لتقديم العطاءات. ووجدت فرقة العمل مشاكل مماثلة تنطوي على ممارسة المحاباة والفساد فيما يتعلق بشراء نظام الإضاءة ومظلة الحاجز لساحة انتظار السيارات.

٢٩ - وقدمت فرقة العمل نتائجها للممثل الخاص للأمين العام في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، موصية باستعراض أداء المديرين المسؤولين، بمن فيهم مدير شعبة خدمات المطار وعمليات مبنى الركاب والمدير السابق لقطاع المطار بوكالة كوسوفو الاستئمانية، لعدم قيامهم بإجراء عملية شراء سليمة. وأظهرت هذه القضية، وغيرها من القضايا التي حققت فيها فرقة العمل، مخالفات للإجراءات الإدارية من قبل مدير الشعبة وآخرين إلا أنها لم تبين أدلة على حدوث سلوك جنائي تكفي لإحالة القضية إلى إدارة العدل. ولم يُتخذ أي إجراء ضد أي شخص حدده هذا التحقيق ممن انتهكوا إجراءات الشراء. وأجاب الممثل الخاص للأمين العام بأنه لا يوجد بين الأفراد المذكورين أي موظف في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفيما يتعلق بالفردين المتبقيين في المطار، قدم الممثل الخاص للأمين العام تقرير فرقة العمل إلى مجلس إدارة المطار، الذي كان وقتئذ يعيد النظر في القضيتين. وفي مذكرته السابقة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، رفض الممثل الخاص للأمين العام المساءلة

بقوله: ”لا توجد إجراءات أخرى مزمعة. ويوحي التقرير على أسوأ تقدير بوجود سوء إدارة من جانب [الفرد] ولا يقدم إدعاءات بالفساد يمكن دعمها. ولا يوجد من الإجراءات ما يعد ملائماً في هذه المرحلة المتأخرة ...“. ”ولا يأخذ التقرير في الاعتبار بشكل كاف الظروف التي كان يعمل في ظلها [الفرد] آنذاك، وفي مواجهة الخيارات المتاحة أمامه في ذلك الوقت من المعتقد أنه اختار أقل الخيارات سوءاً“. ويشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية مرة أخرى إلى الفقرة ٧ أعلاه، ويلاحظ أن مخالفات إجراءات الشراء يمكن أن تشكل فساداً دون أن تكون انتهاكاً للقوانين الجنائية المحلية. ومرة أخرى، عندما صدر التقرير عن القضية كان المطار لا يزال تحت السلطة المباشرة للممثل الخاص للأمين العام.

ادعاءات بتقديم معلومات مغلوطة من نائب مدير مطار بريشتينا (القضية ٠٤/٣٥٢)

٣٠ - تلقت فرقة العمل معلومات تفيد بأن نائب المدير العام لمطار بريشتينا لم يكشف في استمارة تاريخه الشخصي معلومات كان لا بد أن يذكرها تفيد بأنه أُدين في عام ١٩٩٥ بارتكاب فعل إجرامي انطوى على الاتجار بأشخاص عبر الحدود. وكشف التحقيق أن المسؤول قدم عن علم معلومات غير دقيقة لرب عمله بعدم إفصاحه عن ذلك الفعل الإجرامي. وقدمت فرقة العمل نتائجها للممثل الخاص للأمين العام في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، موصية باتخاذ الإجراء الملائم. ورفض الممثل الخاص للأمين العام اتخاذ أي إجراء متذرعا بـ ”ظروف الحرب (...) في ذلك الوقت“ وبـ ”أن العقوبة كانت غرامة وليست السجن“. ويشدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن الموظف قد عُرف أنه مدان في مسألة خطيرة في ظل ولاية قضائية أخرى، ولم يذكر ذلك - وفق ما هو مطلوب - في طلب الوظيفة الذي قدمه.

ادعاءات بحدوث سرقة وفساد ناجمين عن تحصيل رسوم المناولة والهبوط وتكاليف إزالة الجليد لطائرات الركاب التي تستخدم مطار بريشتينا (القضية ٠٤/٢٨٣)

٣١ - حققت فرقة العمل في الادعاءات بحدوث فساد في إدارة رسوم المناولة والهبوط التي يفرضها مطار بريشتينا على جميع شركات الطيران التي تهبط في المطار أو تقلع منه. وفي المقام الأول، اكتشفت فرقة العمل أن الرسوم المفروضة على شركات الطيران التجارية مقابل هذه الأنشطة لم تجر إدارتها عن طريق نظام ملائم للمحاسبة المالية يسمح بالتحويلات المصرفية من شركات الطيران إلى حسابات المطار. بل إن إدارة المطار طلبت سداد كل هذه الرسوم نقداً وبشكل مباشر لمسؤولي المطار.

٣٢ - ووجدت فرقة العمل أن الأموال المُحصلة نقداً لرسوم الهبوط والمناولة كان يتحكم فيها مديرو المطار فقط. وكانت بعض الأموال تستخدم لسداد تكاليف التشغيل اليومية

للمطار، بدلا من إبقائها منفصلة وإيداعها بحسابات المطار. ولذلك، انتفت بهذا القرار جميع إمكانيات إخضاع إيرادات الهبوط والمناولة لأي عملية إدارة مالية.

٣٣ - كما تلقت فرقة العمل تقارير مفادها أن بعض شركات الطيران التجارية تعرضت للابتزاز في سداد رسوم تحديد أوقات لها للهبوط، وهو عنصر حيوي في جدولة رحلات أية شركة طيران تجارية. وفضلاً عن ذلك، ترى فرقة العمل أن ممارسة تغيير المواعيد في اللحظات الأخيرة ربما كان الهدف منها هو إحباط ممثلي شركات الطيران حتى يضطروا إلى دفع رشاوى لمسؤولي المطار من أجل تقليل عمليات تغيير المواعيد هذه.

٣٤ - واستندت فرقة العمل إلى حد كبير إلى شركات الطيران نفسها للحصول على معلومات عن الرسوم المفروضة عليها، وذلك في محاولة من جانب فرقة العمل لتسوية سجلات المطار فيما يخص رسوم الهبوط والمناولة. ودون الحصول على معلومات مستقلة من شركات الطيران أو اتحاد النقل الجوي الدولي، لم تتمكن فرقة العمل من إثبات المغالاة في الرسوم المفروضة على الشركات أو محاولات ابتزازها ماليا. وأوصى تقرير التحقيق، الذي قدم إلى الممثل الخاص للأمين العام في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بأن تتصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشركات الطيران الرئيسية في محاولة للحصول على تلك المعلومات. وأجاب الممثل الخاص للأمين العام بأنه نظراً لمرور وقت طويل منذ وقوع هذه الأحداث في عام ٢٠٠١، اتفقت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع إدارة المطار على أن متابعة هذه المسألة لا تعد استغلالاً جيداً للموارد المحدودة بينما من الواضح أن فرص النجاح لا تذكر. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا الرد يتجاهل احتمال استمرار التواطؤ أو الابتزاز بأشكال مستترة أخرى أو الأفعال الإجرامية التي حدثت في المطار في الماضي. وإضافة إلى ذلك، فإن المدفوعات النقدية استمرت حتى عام ٢٠٠٣.

خامسا - النتائج

٣٥ - تبين للمحققين وجود نمط عام من عدم الاكتراث بقواعد المشتريات وعدم الاحترام لها لدى الأشخاص العاملين في مطار بريشتينا، وأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تعالج هذه المشكلة إطلاقا. وتمثل العذر الذي قدمه المديرون المسؤولون إلى فرقة العمل في القول بأنهم كانوا غير قادرين على الامتثال للقواعد المتعلقة بالمشتريات فور انتهاء الصراع المسلح في سنة ١٩٩٩. بيد أن هذا العذر لا يمكن قبوله، وذلك لأن القواعد الموجودة يجب احترامها، وأن القاعدة التنظيمية المالية ذات الصلة للبعثة كانت سارية منذ عام ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، فإن هذا العذر أقل حتى إقناعا بالنسبة لأنشطة المشتريات التي جرت خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي تراجع فيها بشكل هائل مفهوم عمليات

الطوارئ في كوسوفو. وفضلا عن ذلك، تبين لفرقة العمل وجود استعداد على أعلى المستويات للتصرف في الأموال العامة التي تتيحها وكالة كوسوفو الاستئمانية، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من عائدات المطار، دونما إبداء اهتمام حقيقي بالمساءلة عن ذلك. وأفضى عدم وجود نظام للرقابة لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعدم وجود نظام للرقابة الداخلية، إلى إساءة التصرف في الأموال العامة من قبل موظفي مطار بريشتينا.

٣٦ - ونتيجة لذلك، فإن المطار، على الرغم من تحقيقه ربحا متواضعا، أقل نجاحا ماليا، مما يُتوقع من أحد أسرع المطارات نموا في أوروبا. وتشير الأدلة إلى أن مديري المطار، كما تبين في القضايا المذكورة أعلاه، لم يعملوا بما يفيد الصالح العام لكوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وترى فرقة العمل أن الرقابة التي مارستها البعثة - من خلال وكالة كوسوفو الاستئمانية، وعنصر البعثة الثاني (في الفترة السابقة لتموز/يوليه ٢٠٠٢)، وعنصر البعثة الرابع (في الفترة التالية لتموز/يوليه ٢٠٠٥) - بشأن الجوانب المالية والإدارية وبشأن الموظفين في المطار، كانت تفتقر إلى الحزم والقدرة على التنفيذ، مما أدى مباشرة إلى ممارسات إساءة التصرف التي حددتها فرقة العمل.

٣٧ - وكان من دواعي دهشة فرقة العمل ما اكتشفته من استمرار وجود درجة عزوف كبيرة لدى الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حتى بعد إحالة تقارير التحقيق الفردية إليها، عن اتخاذ إجراءات تأديبية مناسبة ضد المسؤولين عن عدم ممارسة الرقابة والإشراف على أموال المطار. وذكر الممثل الخاص للأمين العام، في رده على تقارير فرقة العمل إن عدم الكفاءة، وليس الفساد، هو العامل الذي كان سائدا في حالات سوء الإدارة في مطار بريشتينا التي حددتها فرقة العمل. وحاول الممثل الخاص للأمين العام، في إحدى الحالات، أن يبرئ المدير السابق لقطاع المطار، التابع لوكالة كوسوفو الاستئمانية، من التهم الإدارية، وذلك بقوله إن إدارة العدل لم تجد أدلة تدعم توجيه اتهامات جنائية له. وعلى الرغم من أن إدارة العدل لم تناقش هذا الاستنتاج مع فرقة العمل، فإنه لا يمكن أن يعتبر تبريرا مقبولا لعدم اتخاذ إجراء إداري.

٣٨ - ويعود عدم اتخاذ إجراءات من جانب الإدارة العليا للبعثة، وعدم القدرة على التصدي لحالات الغش والفساد في المؤسسات المملوكة ملكية عامة، إلى تاريخ إنشاء البعثة. وحتى عندما اتضح استشراء ممارسات الفساد في كوسوفو، كما تبين من التحقيقات التي أجرتها فرقة العمل ومن المراجعات الخارجية، أبدت البعثة عزوفا عن اتخاذ أية إجراءات. وتبين التقارير عن مطار بريشتينا أن مديرين رئيسيين في المطار كانوا هم أنفسهم مصدر ممارسات سوء الإدارة وإساءة التصرف في الأموال في المطار لسنوات عديدة. وحيث إن فرقة

العمل لا تملك في الوقت الحالي الولاية التي تخولها سلطة إجراء مزيد من التحقيقات بشأن المطار، ليس من الواضح من سيتولى معالجة هذه المسائل في المستقبل. وبعد انقضاء ما يزيد على ست سنوات من عمليات البعثة، ينبغي أن تتوافر في كوسوفو مجموعة من الموظفين المؤهلين القادرين على تحمل مواقع المسؤولية فيما يتعلق بإدارة مطار بريشتينا. ولا يمكن اتخاذ استمرارية عمليات المطار ذريعة للإبقاء على المديرين الذين لا يدللون على مقدرتهم الإدارية. ومن اللازم أن يتصرف عنصر البعثة الرابع والممثل الخاص للأمين العام بسرعة وحزم من أجل تغيير ثقافة الفساد وسوء الإدارة في عمليات القطاع العام في كوسوفو.

٣٩ - وليست لدى مكتب تنسيق الرقابة على المؤسسات المملوكة ملكية عامة ولاية التحقيق في حالات سوء الإدارة والغش والفساد في المطار، ولكن لديه ولاية رصد التقدم المحرز في عملية خصخصة هذه المؤسسات، ومن بينها المطار. ونظرا لأن مهمة هذا المكتب مهمة تكميلية، فإنه لا يمكن أن يحل محل فرقة العمل. وقد أُنشئ هذا المكتب خصيصا لرصد إصلاح المؤسسات المملوكة ملكية عامة، وضمان إبقاء الممثل الخاص للأمين العام مطلعا على التطورات، الإيجابي منها والسلبي على حد سواء. وفي غياب مكتب مراجعة كامل التشغيل في كوسوفو، ومكتب معني بمحاربة الفساد، لديهما الولاية الضرورية، يصعب تصور الكيفية التي يمكن بها اكتشاف حالات الفساد ومنع حدوثها. وكان قرار إنشاء مكتب المراجع العام لكوسوفو موضع ترحيب، لكنه يتطلب قدرا كبيرا من الدعم، كما تلزم سنوات عدة لتحديد عناصر محلية من الكوسوفيين وتوظيفهم وتدريبهم لتتوافر فيهم المعايير المطلوبة دوليا للقيام بهذه المهمة. وفي غضون ذلك، تمت عمليات مراجعة مخصوصة، وحاول مكتب تنسيق الرقابة على المؤسسات المملوكة ملكية عامة - وإن لم يحرز تقدما كبيرا - حشد الدعم من عنصر البعثة الرابع ومن الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذا الموضوع.

سادسا - الاستنتاجات

٤٠ - لا مناص من استنتاج عدم وجود مساءلة عن سوء إدارة الأموال وسوء التصرف فيها، في عمليات المطار وإدارته والإشراف عليه. إذ لم يكن هناك وجود سوى لتزر يسير من الضوابط والموازنات والتوازن الخارجية، أو لم يكن لها وجود على الإطلاق، عندما كان المطار ضمن نطاق مسؤولية عنصر البعثة الثاني قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتشير الأدلة، منذ ذلك الحين، إلى غياب الرقابة الإدارية وعدم اتخاذ إجراءات لمكافحة مخاطر الغش والفساد في عمليات المطار وإدارته من جانب البعثة وعنصرها الرابع. وأجاب الممثل الخاص للأمين العام بأنه "لا توجد أدلة في التقرير نفسه تدعم أيا مما يجزم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية على نطاق واسع ولا سند له على الإطلاق، كما لا يوجد ما يدعمه في تقارير [فرقة العمل]

التي يستند إليها التقرير، والتي يزعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يحللها''. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تقارير الحالات، البالغ عددها ٣٣ تقريرا، يتعلق ١٥ تقريرا منها بأوجه قصور إدارية، وأُحيل ٩ منها إلى إدارة العدل لاتخاذ إجراءات جنائية بشأنها، وتتعلق ١٧ حالة بأوجه قصور مؤسسية، مع تقديم توصيات لإجراء استعراض إداري، تدعم جميعها بشكل قوي تقييما مفاده أن حالات الغش وسوء الإدارة مستشرية، وأن هناك فسادا منتظما. وأعرب المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في تقريره النهائي عن الحالات المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي عن اتفاقه مع هذا التقييم، وذكر أن هذه الأنشطة اتخذت شكل الغش والفساد، والمخالفات المتعمدة للوائح الإدارية، وسوء الإدارة، وسوء إدارة المشاريع.

٤١ - وعندما أحالت شركة دي سي دي إم (DCDM)، تقريرها إلى عنصر البعثة الرابع، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، تضمن ذلك التقرير مشورة بشأن عدد من المسائل، من قبيل وضع دليل لإجراءات المحاسبة للمطار، ووضع مجموعة إرشادية لإجراءات الإدارة المالية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، حتى يتسنى الحد من مخاطر الغش التي تنشأ عن البرامج الحالية. وليس ثمة دليل يشير إلى أن عنصر البعثة الرابع قد اتخذ أية إجراءات استنادا إلى تلك المشورة. بل إن تقرير المراجعين الخارجيين لمطار بريشتينا عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تضمن تنصلا من المسؤولية، حيث خلص المراجعون إلى عدم قدرتهم على التعبير عن رأي بشأن البيانات المالية المتعلقة بالمطار. وعادة يعتبر إبداء مثل هذا الرأي علامة على وجود عيب شديد في الإدارة ونظام الرقابة الداخلية.

٤٢ - وكثيرا ما سمعت فرقة العمل - حتى من جانب كبار مديري البعثة - حجة مفادها أن الأموال المعنية تخص مطار بريشتينا، ولا تخص البعثة، مما يعفي البعثة من أية مسؤولية في هذا الصدد. وتنطوي هذه الحجة على تجاهل شديد لطبيعة المؤسسات المملوكة ملكية عامة، ومهمة البعثة في كوسوفو. وعلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عنصر البعثة الرابع أن يؤكد مجدد لكبار المديرين وغيرهم على دور البعثة في عملية الميزانية. ويمكن بسهولة الحد من الأموال التي لا تزال تتدفق على كوسوفو من المانحين، إذا أُديرت المؤسسات المملوكة ملكية عامة، مثل المطار، إدارة تتسم بالكفاءة وحققت الربح المتوقع، بشكل يخلو من أوجه الفساد وعدم الكفاءة ذات السمة المنتظمة. ويخضع الممثل الخاص للأمين العام للمساءلة عن أنشطة عنصر البعثة الرابع، بل ويتعين على الممثل الخاص للأمين العام أن يكفل، بحض من مكتب تنسيق الرقابة على المؤسسات المملوكة ملكية عامة، فهم تدابير الإصلاح وتنفيذها. وفضلا عن ذلك، لا تتيح ضوابط البعثة على أموال مطار بريشتينا توافر المساءلة المناسبة واستخدام الموارد بكفاءة. فلربما كان قد أمكن، من خلال وجود رقابة وإشراف مناسبين، منع اختلاس

الأموال وتحويل مسارها وممارسات الشراء المنحرفة. ومن ثم، يجب تعزيز الرقابة وإجراء عمليات مراجعة منتظمة حتى يتسنى التوصل إلى هدف وجود مساءلة مناسبة للمؤسسات المملوكة ملكية عامة.

٤٣ - وتحجج عدد كبير من المديرين أمام فرقة العمل بعذر مفاده أنه لم يكن واضحا لهم ما إذا كانت قواعد الاتحاد الأوروبي أم قواعد الأمم المتحدة هي التي تنطبق على العنصر الرابع ووكالة كوسوفو الاستئمانية، ومن ثم فإنهم لا يتحملون أية مسؤولية. وساهم هذا الافتقار إلى الوضوح في وجود مناخ اتسم باضطراب الرؤية بشأن القواعد المنطبقة، أفضى إلى إساءة التصرف في الأموال المتاحة لمطار بريشتينا. ولا بد من إزالة سوء الفهم هذا، وضرورة توضيح القواعد الواجبة التطبيق، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمشتريات والشؤون المالية.

٤٤ - والممثل الخاص للأمين العام هو المسؤول الأول والأخير عن كل هذه العناصر الأربعة، وهو مَن يتعين عليه التصدي لفساد الإدارة في المؤسسات المملوكة ملكية عامة، وكفالة حدوث تغيُّر في الثقافة المتعلقة بالمساءلة داخل البعثة وتلك المؤسسات. وقد ذكِر في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن أنه يتعين وضع قانون مكافحة الفساد في صيغته النهائية وسنه، ويتعين إنشاء هيئة مكافحة الفساد وفقا للمعايير الأوروبية (S/2005/335 و Corr.1، المرفق الأول، الفقرة ٥٦). وكما هو مذكور في الفقرة ١٣ أعلاه، خلص الممثل الخاص إلى أنه لم يحرز تقدم هام في التصدي للفساد. ويؤيد مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا الاستنتاج، ويشدد على أن اتخاذ إجراءات تأديبية شديدة ضد المسؤولين عن سوء التصرف وسوء الإدارة في مطار بريشتينا هو السبيل الوحيد لتحقيق الأثر المطلوب الرادع للإدارة في المؤسسات الأخرى المملوكة ملكية عامة. فوجود هذه القدوة الحسنة هو وحده الكفيل بإقناع الناس في كوسوفو، وفي أماكن أخرى، بأن نقل المسؤوليات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، عمل يرتبط فعلا بتوجه جديد يشدد على المساءلة.

٤٥ - وإذا ما أُهمِلت المساءلة والمسؤولية، فلن تقوم للديمقراطية والازدهار قائمة في كوسوفو. وقد حذَر الفريق المعني بالأزمات الدولية من مغبة هذا الاحتمال في تقريره الأوروبي رقم ١٦٣ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ حيث قال ”إن قدرا كبيرا من العمل المتسرع الجاري إنجازه لكي يصوَّر أثناء استعراض المعايير في منتصف السنة، على أنه من النتائج التي تحققت هو عمل غير متقن والأرجح ألا يصمد طويلا. فالمشاكل التي يجري طمرها حاليا، بدلا من معالجتها، كمشكلتَيْ السكوت على الفساد المستشري، والنفوذ الكبير لأجهزة المخابرات غير الخاضعة للمساءلة والمتحزبة سياسيا، ستطفو من جديد وتعاود تأريق كوسوفو. وهذا الفريق المعني بالأزمات الدولية هو فريق مستقل ذو سمعة طيبة

لدى المجتمع الدولي اكتسبها من أمد بعيد، وإن كان لا يخضع لمساءلة من الجمعية العامة ولا من مجلس الأمن.

٤٦ - ومع التراجع الحالي لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها البعثة، وفي ضوء الرأي السائد على نطاق واسع الداعي إلى انسحاب الأمم المتحدة من هذا البلد في عام ٢٠٠٦، فإن تردد الإدارة العليا في البعثة في التصدي للاحتيال والفساد سيكون له أثر مدمر على رأي الناس، في كوسوفو وخارجها، بشأن الأمم المتحدة، لأنهم سينظرون إليها على أنها تتهرب من المشاكل بدلا من حلها.

سابعا - التوصيات

٤٧ - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ضوء النتائج التي أسفرت عنها التحقيقات ١١ توصية تهدف إلى كفالة المساءلة السليمة في مطار بريشتينا. غير أن الممثل الخاص للأمين العام لم يوافق عليها وحجته في ذلك ''أنها نابعة من افتراضات غير صحيحة ولا أساس لها لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤداها أن للمكتب صلاحية توجيه الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بالحالات التي تبلغ عنها فرقة العمل المعنية بالتحقيقات، وأن لديه ولاية التحقيق مع كيانات من قبيل المؤسسات المملوكة ملكية عامة في كوسوفو''.

- التوصية ١: يوصى بأن تتعاون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع حكومة كوسوفو على إنشاء كيان لمكافحة الفساد على المدى الطويل، تتوافر له مقومات الاستمرار، وتناط به مسؤولية التحقيقات الإدارية في القطاع العام (IV03/365/01)

- التوصية ٢: يوصى بأن ترصد البعثة القضايا التي أُحيلت إلى إدارة العدل، وتقدم تقارير عن النتائج المتوصل بشأنها إلى إدارة عمليات حفظ السلام، وفرقة العمل المعنية بالتحقيقات. ويوصى كذلك بأن تتخذ الإجراءات الإدارية والتأديبية المعمول بها بشأن أي قضايا تحال لأسباب جنائية ولا تكون موضوع إجراءات ملاحقة جنائية (IV03/365/02)

- التوصية ٣: يوصى بتقييم أداء جميع المديرين في مطار بريشتينا في ضوء تحقيقات فرقة العمل المعنية بالتحقيقات (IV03/365/03)

- التوصية ٤: يوصى بتوفير الموارد الكافية لإخضاع حسابات كل مؤسسة من المؤسسات المملوكة ملكية عامة لمراجعات منتظمة تجريها جهة خارجية للمساعدة بذلك في تحسين نظم الرقابة وسد المنافذ في وجه الاحتيالات (IV03/365/04)

- التوصية ٥: يوصى بأن تستحدث البعثة إجراءات تُلزِم موظفي المؤسسات المملوكة ملكية عامة، من قبيل كبار المديرين والعاملين في مجالات تقوى فيها احتمالات الاحتيال، كمجال المشتريات، بأن يقدموا كشفا منتظما بالأصول الموجودة بحوزتهم (IV03/365/05)

- التوصية ٦: يوصى بأن يوضح الممثل الخاص للأمين العام، بالاشتراك مع القائمين على عنصر البعثة الرابع، القواعد المنطبقة على المؤسسات المملوكة ملكية عامة، ويضطلع ببرنامج توعية لكفالة إلمام جميع الموظفين بها (IV03/365/06)

- التوصية ٧: يوصى بأن تنظم البعثة، عن طريق عنصرها الرابع، تدريبا لجميع الموظفين في المؤسسات المملوكة ملكية عامة بشأن التقيد بالقواعد المالية والإدارية المتصلة بكل مؤسسة من تلك المؤسسات (IV03/365/07)

- التوصية ٨: يوصى بأن تتخذ البعثة بسرعة وفعالية الإجراءات الموصى بها في فرادى تقارير فرقة العمل المعنية بالتحقيقات وذلك لقطع الطريق على أي عمل آخر من أعمال الاحتيال والفساد الضارة بمصالح كوسوفو (IV03/365/08)

- التوصية ٩: يوصى بأن تقوم البعثة، بالتعاون مع السلطات المختصة في كوسوفو، بإنشاء وتشجيع مفهوم التوظيف على أساس الجدارة في جميع المؤسسات العامة (IV03/365/09)

- التوصية ١٠: يوصى بأن تستفسر البعثة من شركات الطيران المذكورة أعلاه عما إن كان أي من المسؤولين في مطار بريشتينا قد تدخَّل بشكل غير لائق في إدارة عمليات الطيران، أو مواعيد الرحلات، أو عما إن كان هناك بين الذين يضطلعون بوظائف رسمية في المطار من حاول أن يتقاضى رشوة لقاء السماح لتلك الشركات بالقيام بنشاط من أنشطة الطيران المشروعة في المطار (IV03/365/10)

- التوصية ١١: يوصى بأن يُطلِع الأمين العام مجلس الأمن على هذا التقرير (IV03/365/11)

(توقيع) إنغا - بريت **أهلنيوس**
وكيل الأمين العام
لخدمات الرقابة الداخلية

المرفق

قائمة القضايا

الجنائيـة

٠٤/٠٥٠ ادعاء بحدوث اختلاسات من أموال المطار المودعة لأغراض التأمين

٠٤/١٩٢ ادعاء بحدوث تزوير في مناولة البضائع في مطار بريشتينا

٠٤/٢١٤ ادعاءات بارتكاب مخالفات بشأن الشقق التابعة للمطار

٠٤/٢٢٣ التحقيق في ادعاءات بتقاضي رشاوي لقاء منح استمارات طلب التأشيرات

٠٤/٢٦٠ تذاكر السفر على الخطوط النمساوية

٠٤/٢٨٥ مطار بريشتينا – مخالفات إدارية محتملة بشأن الإجراءات المتبعة بشأن مناقصات المعدات الإلكترونية (أحيلت إلى إدارة العدل للعلم في سياق القضية ٠٤/٢٨٦)

٠٤/٢٨٦ ادعاء بتزوير مستندات

٠٤/٣٧٧ ادعاءات بتقاضي رشاوي/عمولات لقاء التوظيف في مطار بريشتينا

٠٤/٤٦٢ التحقيق في ادعاءات بتقاضي رشاوٍ لقاء منح عقود شراء أزياء موظفي المطار وتغليب المحاباة في منح تلك العقود

الإدارية

٠٤/٠٤٩ خدمات مراقبة الحركة الجوية لمطار بريشتينا – عمليات سحب نقود بصورة متكررة

٠٤/٢١٩ مخالفات في تزويد مطار بريشتينا بنظم للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء

٠٤/٢١٧ المشتريات من الرادارات

٠٤/٢٢١ ادعاء بحدوث مخالفات في حساب البعثة المصرفي رقم ١-١١١٠٠١٩٢٤٣٠٢٠١٣٢

٠٤/٢٦١ ادعاء بحدوث تزوير في قسم البضائع في مطار بريشتينا

٠٤/٢٦٢ إبلاغ عن ادعاءات باختفاء أموال محصلة من الرسوم على استخدام مطار بريشتينا

٠٤/٢٧٤ مخالفات في منح عقود المشتريات ومنح عقد استغلال الساحة الجديدة لوقوف السيارات في مطار بريشتينا

٠٤/٢٧٥ مخالفات في قسم المشتريات وفي منح العقود لتوريد أزياء شتوية وأخرى صيفية للموظفين في مطار بريشتينا

٠٤/٢٧٦ ادعاء بحدوث مخالفات في إجراءات منح عقد لبناء مرائب وموقف للسيارات لخدمات المراقبة الجوية في مطار بريشتينا، وفي تحرير اتفاق مرفقٍ لتزويد قسم الإنقاذ ومكافحة الحرائق بمكاتب جديدة وغرفة تدريب ومرآب للصيانة

٠٤/٢٧٧ مخالفات في إجراءات منح عقد لتوريد وتركيب سقف معلق في الجزء القديم من محطة الركاب

٠٤/٢٧٨ مطار بريشتينا – ادعاء بارتكاب مخالفة إدارية بشأن مناقصة لتوريد نظُم لعرض المعلومات على شاشات مسطحة

٠٤/٢٧٩ مخالفات في إجراءات منح عقد لتوريد وبناء حاويات لإيواء مكاتب لخدمات مراقبة الحركة الجوية، وفي تحرير اتفاقٍ مرفقٍ لإقامة مكاتب إضافية لأفراد قوة كفور المتعددة الجنسيات، وتزويدهم بقاعة لتناول الطعام وحمامات

٠٤/٢٨٠ التحقيق في ادعاء بحدوث مخالفات في إجراءات مناقصتين لتزويد مطار بريشتينا بآلات تنظيف

٠٤/٢٨١ مخالفات في إجراءات منح عقد آخر أُحادي المصدر لتوريد حاويتين جديدتين وتفكيك ونقل وإعادة بناء سبع حاويات أخرى في مطار بريشتينا بعد شهر من منح عقد لطرف آخر

٠٤/٢٨٢ مخالفات في قسم المشتريات في منح عقد لتوسيع قسم البضائع في مطار بريشتينا

٠٤/٢٨٣ ادعاءات بحدوث سرقة وأعمال فساد في تحصيل رسوم على هبوط طائرات الركاب التي تستخدم مطار بريشتينا وعلى عمليات المناولة وتكاليف إزالة الثلوج

٠٤/٢٨٤ مخالفات في منح عقود صيانة وترميم المدرج، وممرات تحرك الطائرات ببطء قبل الإقلاع أو الهبوط ومواقف السيارات في مطار بريشتينا

٠٤/٢٨٧ ادعاء بحدوث مخالفة في مناقصة لتوريد أجهزة فحص الأمتعة بالأشعة السينية

٠٤/٣٥٢ ادعاءات ضد موظف في مطار بريشتينا لم يبلغ عن إدانته بتهمة الاتجار بالأشخاص

المخالفات الأخرى

٠٤/٢١٥ ادعاءات بالاستغلال/الاغتصاب الجنسي

٠٤/٢١٦ ادعاءات بحدوث انتهاكات لإجراءات الشراء والتأمين

٠٤/٢١٨ ادعاء باحتمال تقاضي رشاوٍ في مطار بريشتينا

٠٤/٢٢٠ ادعاء بحدوث انتهاكات لإجراءات شراء معدات كهربائية

٠٤/٢٢٢ ادعاء بحدوث انتهاكات لإجراءات الشراء فيما يتعلق باتفاق إدارة المطار

٠٤/٢٨٨ سرقة أموال نقدية من كافيتريا مطار بريشتينا

٠٤/٢٨٩ مناقصة تصميم المشروع الرئيسي لإقامة طريق دائري في مدينة بريشتينا